

كفاية التعليم كما وكيف في الخليج العربي

د. صادق جعفر اسماعيل *

مقدمة

أصبحت التربية اليوم ، في عالمنا المعاصر ، مجالا من مجالات الفكر الانساني ، الذي تركز دعائمه على اساس العملية والبحث والتجريب وبخاصة في المجتمعات التي طورت الصناعة وطورتها الصناعة ، وصنعتها التكنولوجيا ، ودعم العلم مسيرتها فأصبحت عنصرا مهما في بناء حضارتها وتشكيل كثير من اتجاهات الفكر فيها . ولا شك ان عملية اللقاح الفكري بين ميادين الحياة والتفاعل المستمر بين مجالاتها ، جعل التربية — كمعادتها على مر العصور — تؤثر فيها حولها من مجالات هذا الفكر الانساني ، وتتأثر به ، عطاء وأخذا . وكان لغلبة التفكير العلمي ، وأسلوبه في هذه المجتمعات المتطورة ، اثره في ان تأخذ العلمية سبيلها في مجال التربية . ومن ثم أصبحت التربية علمية الاهداف والغايات ، علمية الوسائل والمنهج ، علمية التخطيط والتوقعات . وليس ذلك بالغريب في مجتمعات أصبح العلم فيها مركز الحياة ، وبه تجاوزت الفضاء ، واعتلت الكواكب ، واكتشفت مكونات الارض وأعماق البحار . ولذلك نجد النظام التربوي فيها يحدد نفسه دائما في كل نواحيه ، ويتحرر دائما مما درج عليه ، هدفا وتنظيما ومحتوى ووسائل وأساليب وإدارة وعلاقات ، مما جعله قادرا على الاسهام الجاد في التغيير وقيادته ، بل التصدي لاحداث هذا التغيير ، وتحمل مسئولياته . ولقد ظهرت في هذه المجتمعات خلال الفترة الزمنية الاخيرة ، أبحاث وتجارب وممارسات ونتائج تبشر بالتححرر من القديم ، وتحطيم القيود التي تسيطر عليه . كذلك ظهرت عدة مؤلفات ودراسات ، تحكي لنا واقع

- * يعمل حاليا رئيس قسم التربية بجامعة الكويت .
- حصل على ليسانس في التربية وعلم النفس ١٩٦٨ .
- وشهادة الماجستير في التربية، ١٩٧٠ وشهادة ماجستير في دراسات الشرق الأدنى ١٩٧٤ .
- كما حصل على الدكتوراه في فلسفة التربية ١٩٧٤ .

حركة التجديد في التربية في كثير من بلدان العالم ، وهي حركة تكاد تتناول كل جانب من جوانب النظم التعليمية ، بدءا من الفلسفات والاهداف ، ومرورا بالاحتوى والتنظيمات ، وانتهاء بالاساليب والتقنيات ، وأكثر من هذا ظهرت مؤلفات ودراسات تنبأ باحتمالات التجديد في المستقبل مما يبشر بأن عصرنا جديدا من علمية التربية قد بدأ يحتل مكانه ، وان النظم التربوية ستصبح قوة لها وزنها في اعادة بناء النظم الاجتماعية التي توجد فيها .

ولقد كان من نتائج الحركة الحديثة للتربية في مجتمعات الصناعات والتكنولوجيا ان ظهرت تحولات يمكن ان تشملها ثلاثة اتجاهات أساسية وهي:
اولا : التحول من التدريس للجميع الى التدريس لكل فرد ،
(INDIVIDUALISED TEACHING)

ومن امثلة هذا اللون من التدريس التعليم المبرمج ،
(PROGRAMED INSTRUCTION)

تعليم الفرد الموجه ، (INDIVIDUAL GUIDED ED.)

ثانيا : التحول من التقنيات الحرفية التقليدية الى التكنولوجيا الجديدة في التعليم مثل التعليم بمساعدة الحاسبات الالكترونية . والتعليم المباشر عن طريق التلفزيون أو اشربة التسجيل . (٥) ، (٦) .

ثالثا : التحول من التعليم النمطي الى التعليم المفتوح Open Learning Plans
مثل ذلك ، المدارس بدون جدران والفصول المفتوحة والمدرسة الحرة والمدرسة ذات الجداول الدراسية المرنة . (٧) ، (٨) .

تلك هي بعض اثار العلمية في التربية في المجتمعات المتقدمة . وتلك هي الحركة التربوية التي تعمل على صنع انسان متفتح الذهن ، وقاد القريحة ذكي التصرف ، علمي التفكير والاداء ، وتلك هي الارض الثابتة القوية التي تعمل التربية عليها ، مما مكنها من صنع الكثير في بناء الانسان ، واقامة حضارة متقدمة صنعت في « تطور » البشرية في حقبة قصيرة من الزمان ، ما لم تصنعه حضارة قرون واجيال .

ان التربية في مجتمع الذرة والفضاء ، وعالم الكمبيوتر والالكترونات ، تقف على أرض ثابتة يدعمها المنهج العلمي ، ويثريها ما يحدث في مجالاتها من تجريب وبحوث ودراسات شملت كفاياتها كما وكيفا . فأين واقع التربية فسي عالمنا العربي ، والخليج جزء منه ؟ وأين كفاية التربية الكمية والنوعية ، الداخلية والخارجية في هذا الجزء الخطير من الكرة الارضية ؟ .

لقد أصبحت المنطقة العربية بعمامة والخليج العربي بخاصة ، تشكل

واقعا لفت الانتظار اليها ، وزاد من أهميتها ، وذلك بما تحمله من ثروات وطاقات ، وما توفر لها من موقع عز على الكثير من سكان البسيطة . وكان تفجر الطاقات ، واتساع الثروات ، واهتمام العالم ، ونظرات الطمع والرغبة في السيطرة ، من عوامل تقويم المنطقة نفسها والخليج العربي لا شك جزء منه ، واعادة النظر المتكرر في انظمتها التربوية والتعليمية . وهي في اعادة تقويم واقعها في مجالاته الشتى ادركت ان العائمة والاسلوب العلمي هو الاساس الذي يجب ان تركز عليه كل عمليات التحول والتغيير . وان العلم ومنجزاته ، والتكنولوجيا وتطبيقاتها ، هما الركيزة لاي تقدم حضاري اليوم . فهما منهج العصر وأسلوبه . ولكن الادراك والمعرفة شيء ، والعمل شيء آخر . فمبع ايمان المنطقة العربية بعامة والخليج العربي بخاصة بأن الاسلوب العلمي هو الدعامة القوية لبناء حضارة قادرة على المنافسة والتصدي والثبات ، الا ان الامر لم يتجاوز النظرية الى التطبيق في كثير من مجالات الحياة . ومع الحرص الشديد على ان يكون العلم هو الاساس في عملية التغير ، الا ان الارض ليست حتى الان معبدة من أجل السير .

والواقع أننا اذا نظرنا الى العالم العربي اليوم ، ومنطقة الخليج من بين دوله ، نجده يحمل أعرق الحضارات ويرث ماضيا حافلا بالامجاد . هذا العالم العربي الذي تخلص من وطأة العصور المظلمة ، وتحرر من ربضة الوصاية الاجنبية ، يطالعه اليوم تحدي الحضارة العصرية ، فيتطلع الى المستقبل وينشد اللحاق بالركب ويتحدى المعوقات فهو يواجه اليوم مصيره وقضيته تقدمه في عالم يشهد فيه سلطان العلم وسيطرة التكنولوجيا .

ان ما اشرنا اليه من الطاقات والثروات المتاحة لهذا الجزء من العالم لها قيمتها من غير شك في القدرة على مواجهة هذا التحدي . اصف الى ذلك انه يحمل ثقافة تغوص جذورها في اعماق التاريخ ، وله تاريخ حضاري يشكل حلقة هامة في سلسلة التاريخ ، وفيه من الموارد والطاقات البشرية والطبيعية، ما ليست له حدود ، كل هذا يمكن هذه المنطقة بما فيها الخليج ، من التصدي لتحدي العصر ومواكبته ولكن المشكلات الرهيبة التي يعيشها عالمنا المعاصر وما يتسم به عصرنا الحديث من تعقيد ، لا تجعل من هذه الثروات كلها مصدرا للتقدم الحقيقي . الا اذا خطط لها من أجل تنمية الانسان وتحسينه « واستخدام العلم وأسلوبه في الافادة من هذه الثروات » ولا شك أن هذا يضعنا جميعا امام قضية التربية وتحديد دورها في صنع الانسان العربي من جديد . فالتربية بوسائلها وعلميتها ، اداة المجتمع في تحديث نفسه ، وتطوير وسائل الحياة فيه . وليست هناك من وسيلة أخرى يمكن ان يلجأ اليها مجتمع عربي لبناء نفسه واعادة نبض الحياة اليه من جديد الا التربية .

نظرة الى الواقع التربوي في منطقة الخليج

ان نظرة موضوعية الى الواقع التربوي في الخليج بل وفي الوطن العربي ، ترينا أن هذه المنطقة كغيرها من البلاد النامية قد حققت تقدما ملموسا في التطور الكمي للتربية . وبذلك في سبيل ذلك التطور جهودا تستحق التقدير . ولكنها مع ذلك جهود بذلت لصالح نظم جامدة ، لم تساهل التطور الشامل الا بقدر ضئيل .

واذا كان التطور الكمي قد أخذ مسيله ، فان النتائج التي تحققت لا تزال على اهميتها غير محققة الا بصورة جزئية في كثير من الاحايين . واهداف التوسع الكمي التي حددتها المحافل الدولية والاقليمية والوطنية منذ عام ١٩٦٠ لم تحقق كما ينبغي . بل ان نسبة الاولاد الذين هم خارج المدارس ، أصبحت اليوم بالارقام المطلقة ، أعلى مما كانت عليه منذ خمس عشرة سنة مضت في بعض البلاد العربية . (٩) ونحن نرى بوضوح اليوم عجز الكثير من النظم التعليمية عن تحقيق التعليم وذلك لظروف اقتصادية واجتماعية . واذا كانت أعداد التلاميذ قد ازدادت في المتوسط وازدادت نفقات التربية بسبب ذلك ، فان سرعة هذه الزيادة التي تعتبر دلالة على التقدم الوطني وعلى الصعيد الكمي وحده ، قد تباطأت بصورة تدعو الى القلق وربما كان مرد ذلك في بعض بلاد تلك المنطقة الى وجود بعض المشكلات الخطيرة التي لا تزال قائمة على الرغم من الجهود المبذولة والتي تحققت بعض نتائجها في هذا المضمار . ومن هذه المشكلات :
اولا : فقدان التوازن في نسب الالتحاق بالتعليم ، بين البنين والبنات ، (١٠) بين الريف والحضر والبدو والحضر .

ثانيا : فقدان التوازن بين التعليم الفني والعلمي من جهة والتعليم الادبي من جهة اخرى (١١) .

ثالثا : ان الامية لا تزال عاملا بارزا قويا في نجاح التقدم الكمي في مجال التربية (١٢) .

من هنا ندرك ان التطور الكمي وأن بدأ ازدياده في العدد من المقبولين الا انه في كثير من بلاد المنطقة تقف في سبيله بعض الصعوبات .

ولا يعني مثل هذا الوضع القائم ان تقدم التعليم كليا في الدول العربية والخليج لم يكن ذا بال وبخاصة اذا اخذنا في الاعتبار الامكانيات الاقتصادية التي سخرت للتعليم في بلدان الخليج العربي ، لكن التقدم السريع الذي احرزته التعليم ، وعبرت عنه ارقام المسجلين قد لا يظهر في الغالب في صورة مرضية اذا ما ترجم الى نسب مئوية بالنسبة الى النمو السريع في السكان ، ذلك هو واقع التربية من حيث الكم في هذه البقعة من العالم . أما واقعه من حيث الكفاية النوعية ، فان التحسينات التي طرأت على محتوى التربية ، وما دخل على الطرق والمناهج والوسائل التعليمية ، ما زالت اعمالا جزئية لا تنبع من نظرة كلية او خطة شاملة .

ولا تزال الفلسفة الموجهة والتخطيط الذي يحكمه الاسلوب العلمي متعثر الخفى بطيء الحركة .

نعم انه من الموضوعية والانصاف ان نشير الى ان هناك جهودا تبذل للانقاذ بالتعليم ومحتواه على خطوط التجديد والتحسين والتطوير ، في كثير من دول الخليج والامة العربية . غير ان اكثر هذه الجهود ما يزال عملا هامشيا لم يكسب يتجاوز حدود التجريب ، والمطلوب ان تمتد يد التطوير الشامل الى صلب التعليم وجملته فتحدث فيه تغييرات اساسية في كل بعد من ابعاده مما يجعله قوة محركة لكل جوانب التنمية ولتحقيق الامل التي ينشدها المجتمع الخليجي والمجتمع العربي كله .

ان التحديات والاطار التي تواجه هذه المنطقة من العالم في هذه المرحلة المصرية تتطلب جهودا استثنائية وتعبئة فريدة للتربية تتلاءم وخطورة هذه التحديات . واذا ما استمرت التربية على مسيرتها العادية - كما ونوعا - دون تغيير اساسي فيها ، أصبحت عبئا ثقيلا على الاقتصاد القومي ومعوقا لمسيرة الشعب الحضارية .

في ضوء هذه المقدمة السابقة يمكننا ان نضع السؤال الاتي : الى اي حد استطاعت التربية في مجتمع الخليج ان تحقق الكفاية الكمية والنوعية ، الداخلية منها والخارجية ؟ وقبل الاجابة على السؤال نشير الى ان الكفاية الداخلية تعني قدرة النظام التربوي على تحقيق اهدافه التي وضعت له . والكفاية الخارجية تشير الى قدرة النظام التربوي على تحقيق مجموعة الاهداف التي ينشدها المجتمع من هذا النظام .

وللاجابة عن السؤال نقول : ان الكفاية الداخلية والخارجية سواء منها الكمية او النوعية لم تتحقق على النحو المنشود . ويرجع ذلك الى عدد من المشكلات التي تواجهها هذه المنطقة ومن بين هذه المشكلات ما يأتي :

اولا : ان التقدم الاداري لم يستطع في هذه المنطقة ان يلاحق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتربية في تقدمها او تخلفها تعبير عن حالة ادارية ، وهي تمثل عملية تحول من نمط اداري تقليدي الى نمط اداري جديد . ولا شك ان هنالك مجالا كبيرا امام الادارات التعليمية لكي تواكب التطورات الحادثة في التعليم واتجاهاته ، ولكي تستفيد من التطورات المعاصرة الكبرى في مجال علوم الادارة والتكنولوجيا الادارية الجديدة ، ولكي تمهد للتطورات المرتقبة خلال السنوات القادمة .

ثانيا : انه على الرغم من الايمان العميق لدى المشرفين على العملية التربوية في هذه البلاد بالمنهج العامي اسلوبا لحل المشكلات ، وبالاسلوب العلمي

سبيلا الى التغلب على ما لديها من مشكلات ، الا انها لم تسلك هذا المسلك في حل قضاياها التربوية ومعالجة ما يصادفها من مشكلات وربما كان مرد ذلك الى ان هذه المجتمعات ليست مجتمعات علمية . ومن هنا أصبح من الصعب تطبيق معايير كمية وكيفية لقياس كفاية التربية العربية الخليجية وأصبح من الصعب كذلك قياس ما هو غير علمي بأساليب علمية .

ثالثا : ان الاهداف التربوية لهذه المنطقة سواء أكانت الاهداف الداخلية منها أم الخارجية لم تضع في معظم هذه البلاد — باستثناء الكويت (١٣) وسلطنة عمان (١٤) — صياغة علمية . ومرجع ذلك يكمن في طبيعة هذه المجتمعات من عدم العلمية في مواجهة الحياة بصورة تمكنها من دراسة أنظمتها الاجتماعية ، دراسة تمكنها من التناسق والتكامل في الحركة الاجتماعية التي تؤدي بها الى التقدم السريع . والنظام التربوي أحد هذه النظم الاجتماعية ، وقياس كفايته الداخلية والخارجية يحتاج الى وجود هذه الاساليب العلمية في دراسة المجتمع وتحديد اهدافه ومن ثم تحديد مطالبة من النظام التربوي . وفي ضوء هذا يمكننا قياس الكفاية الخارجية قياسا علميا .

رابعا : ان هناك صعوبة في استخدام اساليب اقيسة الكفاية لانها من الاساليب الصعبة في تطبيقها فهي ترتبط بالحصول على بيانات دقيقة في الاقتصاد والاجتماع والتربية وما اليها ، ولذلك يعزف كثير من باحثينا عن الدخول في هذا الميدان ، اضافة الى عدم توفر الاحصاءات الدقيقة لهم .

خامسا : ان المجتمعات العربية بعامة ودول الخليج بخاصة لا تزال تسير في حلولها لمشكلاتها وعلاجا لقضاياها بطريقة الحلول الجزئية والارتجالية والفردية . ومن هنا لا نرى تصورا شاملا لمستقبل هذه الدول تحددته استراتيجية تقوم على البحث والدراسة العلمية . نعم انه منذ سنوات والبلاد العربية تبحث لنفسها عن استراتيجية أو طريق جديد للعمل لتطوير نظمها التربوية لتصبح بهذه النظم اقدر على مواجهة تحديات العصر ومطالب التغير في مجتمعاتها . والبحث عن استراتيجية عربية في التربية يأتي بعد جهد دولي تقوم به اليونيسكو عن طريق ما اسمته « اللجنة الدولية لتطوير التعليم في سنة ١٩٧١ — ١٩٧٢ . وكان من نتيجة هذا الجهد هذا التقرير المسمى « تعلم لتكون » Learning to be . وقد تضمن هذا التقرير عناصر استراتيجية جديدة في التربية دعا دول العالم الى تبنيها وتنميتها . ومن هنا بدأت الدول العربية ومن بينها دول الخليج في بذل الجهود لموضع استراتيجية تربوية جديدة

تقدم نظرة شاملة لكل قضايا الفكر التربوي ومشكلاته . وهناك بدايات طيبة مشجعة في هذا السبيل ولكنها مع ذلك لا تزال دون طموح شعوب العالم العربي ومنها شعب الخليج في مواجهة تحديات العصر ومواجهة القوى الطامعة التي ترغب في استغلاله .

سادسا : اننا لم نعرف بعد ما يسمى بتحليل النظم او اسلوب النظم Systems Approach وهذا الاسلوب يشير في مفهومه الحديث الى عملية تطبيق التفكير العلمي في حل المشكلات التربوية . وهو يعني تحليل المعلومات من أجل التخطيط للأنشطة الادارية وهو اسلوب ينطوي على مفاهيم علمية معينة . والجديد في هذا المجال يتمثل في التركيز على النواحي الكمية للتحليل وفي ضبط المتغيرات . وقد ادى هذا الى الثورة في تفكير المربين عن طبيعة المعلومات وتنظيمها والاستفادة منها . ولكي يكون لدينا نظام تربوي سليم ، لا بد أن نعيد النظر فيما هو قائم من مفاهيمنا التربوية وما هو سائد من انظمتنا التعليمية ، وذلك لتحقيق القدرة على مواجهة العصر ومطالبة . ولكي يتحقق هذا لا بد من أن تقوم تربيتنا على ما يلي :

- ١ - نظرة شاملة للتعليم كما وكيفا في كل من الخليج والبلاد العربية .
 - ٢ - ان نضع استراتيجية للتربية لهذه البلاد مجتمعة ولكل منها منفردة . والاستراتيجية السليمة لتطوير النظم التعليمية هي التي تأخذ في حسابها تطوير الفلسفة والاهداف والمنهج وما يتصل به والمعلم واعداده والادارة وتجديدها .
 - ٣ - استخدام الاسلوب العلمي في معالجة القضايا التربوية في التعليم ، اذ لا سبيل الى دقة العلاج الا به .
 - ٤ - التعاون بين مجموعة المربين في البلاد من أجل التفكير المشترك الذي يمكن ان يؤدي الى النجاح في مواجهة قضايا التعليم كما وكيفا .
 - ٥ - العمل على ايجاد التوازن بين الكم والكيف في كل مجالات العملية التربوية وبخاصة التوازن بين قطاعات المجتمع المختلفة فيما يتعلق بتكافؤ الفرص وتحقيق الفرص التعليمية المتكافئة لكل الافراد من بنين وبنات ومن صغار وكبار .
- وفي ضوء هذا كله يمكننا ان نقول : ان التعليم في الخليج العربي والدول العربية لا يمكن تقويمه الا تقويما عاما . اذ ليس من السهل ان يتناول التقويم كل عناصر هذا التعليم . ولتحقيق هذا يمكن ان نضع بعض الاسئلة التي قد تفيد في هذا التقويم .

معايير تقويم التعليم في دول الخليج

لا شك ان هناك سمات مشتركة بين التعليم في الخليج والبلاد العربية ولكن هذه الدراسة ستركز اساسا على تقويم التعليم في الخليج دون التعرض لغيره من دول المنطقة . ويمكن القيام بهذا التقويم لتوضيح الصورة العامة عن مدى كفاية التعليم الخليجي الداخلية والخارجية في بعض جوانبه ، وذلك اذا حاولنا ان نضع بعض المعايير التي يمكن في ضوءها الحكم على التعليم كما وكيفيا في هذه المنطقة .

أولا : بعض المعايير الكيفية :

يمكن ان تحدد بعض هذه المعايير في الاسئلة الآتية :

١ — الى اي حد استطاعت التربية في مجتمع الخليج ان تكون لها فلسفتها الواضحة ، وأهدافها المحددة ، والى اي مدى استطاعت ان تضع هذه الاهداف في صورة سلوكية كي تحقق التقدم وتفي بمطالب العصر — من الانسان واستجابة الانسان للعصر الذي يعيشه ؟

٢ — الى اي مدى استطاعت التربية ان تحقق التوازن بين خصائص العصر ومتطلباته ، وما تعيش عليه هذه المجتمعات من تراث ومقومات يحفظ لها شخصيتها وقيمها ؟ والى اي مدى استطاعت ان تعد مناهجها وطرقها وادارتها لتحقيق هذا التوازن وأن توفق بين قضية الاصاله والمعاصرة ؟

٣ — الى اي مدى استجابت التربية في مجتمعات الخليج للتغيرات التي دخلت على مجالاتها من اساليب العلم والتكنولوجيا والتغير الفكري والتطبيقي في ميدان الادارة والمنهج وأساليب التدريس واعداد المعلم بل والبنية التعليمية كلها ؟ وبعبارة اخرى الى اي حد استطاعت التربية ان تستجيب للتطور التربوي الحديث ؟

٤ — الى اي مدى استطاعت التربية في مجتمع الخليج ان تخضع عناصرها ، ومقوماتها المختلفة للبحث التربوي والتجريب ثم التعميم والممارسة ؟

٥ — الى اي مدى استطاعت هذه التربية ان تجعل التخطيط على اساس علمية ، هو منهجها الذي تقوم عليه بحيث تستجيب لحاجات المجتمع وتفي بمطالبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وبعبارة اخرى الى اي مدى استطاعت التربية في الخليج العربي ان تفي بحاجات المهن المختلفة التي يحتاج اليها المجتمع وما يمكن ان يحدث في مجال هذه المهن من تغيرات في الحاضر والمستقبل ؟ والى اي مدى استطاعت ان تفيد من

علم الاقتصاد في الانفاق والتمويل وتحقيق الكفاية الداخلية والخارجية فيها ؟ والى اي مدى استجابت التربية لمطالب الديمقراطية العصرية ، فسرت فيها روحا واسلوبا ومنهجاً ، كما سرت في تنظيمها وتشريعاتها التربوية ؟

٦ - الى اي حد تستطيع هذه التربية أن تحقق بناء الشخصية العربية المتكاملة وأن تغلب على سلبيات البناء لهذه الشخصية ، وما قد يكون هناك من اثار سلبية على التربية الاسرية في البيئة العربية ؟

٧ - الى اي حد تستطيع هذه التربية أن تقود التغيرات الحادثة في المجتمع الخليجي وان تستجيب لها ، وأن توجهها نحو اهداف التقدم العصري ؟

٨ - الى اي مدى استطاعت التربية في الخليج ان تكون علمية المنهج والاسلوب والغاية ؟

بعض المعايير الكمية :

يمكن ان توضح هذه المعايير في صورة الاسئلة الاتية :

١ - الى اي حد استطاعت التربية في الخليج ان تحقق تكافؤ الفرص امام جميع المواطنين في مراحل التعليم المختلفة ؟ والى اي حد تحقق هذا التكافؤ بين البنين والبنات والصغار والكبار والمدن والريف والحضر والبدو ؟

٢ - الى اي حد تقترب او تبتعد نسب المقيدون في التعليم ، من النسب والمعدلات العالمية في مراحل التعليم ؟

٣ - الى اي حد قامت التربية الخليجية بدورها في محو الامية ؟

٤ - الى اي حد هيأت التربية الخليجية الفرص الملائمة التي تبرز مواهب المتفوقين وتساعدهم على التقدم والنمو وابرار ما لديهم من ذكاء ومواهب ؟

٥ - الى اي حد حققت هذه التربية فكرة الشمول ، فشمّل الالزام فيها المرحلة الابتدائية ؟

٦ - الى اي حد تفي ميزانيات التعليم في هذه البلاد بما تفرضه ظروف المجتمع وحاجاته الى هذا التعليم ؟

٧ - الى اي حد تستطيع التربية في هذه المجتمعات أن تفي بحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من القوى البشرية ؟

تلك هي بعض المعايير الكمية والكيفية التي في ضوئها يمكن الحكم على التعليم في منطقة الخليج حكماً عاماً .

والواقع أن كل سؤال من هذه الاسئلة يشكل قضية كبرى ، من قضايا التربية في هذه المنطقة ، بل في كل بلاد العالم تقريبا ، وكل قضية من هذه القضايا تحتاج الى دراسة ضخمة مستقلة يقوم بها عدد عديد من الباحثين ، لكننا نؤمن أن تحديد السؤال أولى الخطوات وأهمها في أي بحث . وعلى ذلك فاني أطرح هنا هذه الاسئلة ، لكي ندرك في ضوءها كيف تقترب التربية في دول الخليج أو تبتعد عن الصور المنشودة في هذا العصر .

ونحن نعتقد ان قيمة هذه الاسئلة تتجلى في أنها تساعد التربية الخليجية ، واية تربية أخرى على أن ترى نفسها رؤية واضحة ، وأن توضح رؤاها المستقبلية ، وأن تنظر في ضوءها الى الجهود التي بذلت في مجالها ، والجهود التي عليها أن تبذلها في المستقبل .

وسنختار من هذا المحيط الضخم ، ومحيط التربية بعض النقاط التي استطعنا أن نقف عليها من خلال جولتنا في دول الخليج ، ومن خلال تصفحنا لبعض المنشورات والاحصاءات والتقارير الرسمية التي صدرت عن وزارات التربية الخليجية في الفترة الراهنة ثم نخلص في النهاية الى بعض الاستنتاجات المبنية عليها ، وذلك في ضوء تلك المعايير التي أثّرنا اليها انفا .

قد تناولت في هذا البحث كفاية الاجهزة الادارية والفنية والتنفيذية . وكذلك المعلم والطلبة وشئونهم التربوية . كما تعرضت للمناهج الدراسية ، والمختبرات العلمية والابنية المدرسية في كل من دولة الكويت ، ودولة البحرين ، ودولة الامارات العربية المتحدة ، وسلطنة عمان ، مع تركيز خاص على الدول الثلاث الاخيرة . وقد وردت المعلومات الخاصة بالنظام التعليمي بدولة الكويت بصورة عارضة وغالبا ما أتت بطريق الاشارات والامثلة .

ولم يكن التأكيد على الدول المنتخبة الا لتحديد مجال البحث من ناحية ومن ناحية أخرى لتعذر الحصول على بعض المعلومات من بعض الدول كالسعودية وقطر .

ويركز الباحث هنا على التعليم النظامي ، وهو يشمل الابتدائي والمتوسط او (الاعدادي) وأخيرا الثانوي . ومع هذا فسوف لا يغفل الباحث الإشارة الى الى رياض الاطفال .

وينقسم هذا البحث اساسا الى قسمين : انطرق في القسم الاول منه الى الجوانب الايجابية من النظم التربوية في هذه المناطق . وفي القسم الثاني الى النواحي غير الايجابية التي اتصور انها بحاجة الى تحديد وتطوير . وأختتم البحث بمجموعة من الاقتراحات التي اراها مناسبة لحل هذه المشكلات ، اذا ما أخذت بعين الاعتبار . وقد ورد في القسم الثاني من البحث بعض الانتقادات لبعض النظم التربوية في المنطقة ، غير انني أرجو مخلصا الا تفسر هذه الانتقادات على انها انتقاصات ، فالامر لا يعدو أن يكون لتقويم الوضع الراهن في هذه

المنطقة ، من عالمنا العربي ، الذي لا يزال يتطلع الى تربية أفضل لشعبه ،
وحياة أسعد ، لابنائهم ، سائلين الله التوفيق والسداد .

**السلم التعليمي في كل من دولة البحرين ، ودولة الامارات ، وسلطنة عمان ،
ودولة الكويت .**

بدأت التربية النظامية في كل من دولة البحرين ، ودولة الامارات العربية
المتحدة ، وسلطنة عمان ، في ازمة تاريخية متفاوتة وشبه متباعدة ، أما
الكويت فقد بدأت فيها التربية النظامية في عام ١٩١٢ وذلك بانشاء اول مدرسة
ابتدائية هي المدرسة المباركية ، ثم توالى انشاء مثل هذه المدارس . فالكويت
تعتبر أسبق من غيرها في منطقة الخليج من هذه الناحية .

وقد بدأ التعليم النظامي في البحرين عام ١٩٣٠ (١٦) . وفي دولة الامارات
عام ١٩٥٣ (١٧) . وفي سلطنة عمان عام ١٩٧٠ (١٨) .

ويتدرج السلم التعليمي في هذه الدول على النحو التالي :

اولا : دولة البحرين :

ست سنوات من التعليم الابتدائي ، ثم سنتان من التعليم الاعدادي ، ثم
ثلاث سنوات من التعليم الثانوي ، وبهذا تكون مدة التعليم العام احدى عشرة
سنة .

ثانيا : دولة الامارات :

اربع سنوات للتعليم الابتدائي ، ثم اربع سنوات للتعليم المتوسط ، واربع
سنوات للتعليم الثانوي كما هو الحال في دولة الكويت .

ثالثا : سلطنة عمان :

ست سنوات في التعليم الابتدائي ، ثم ثلاث سنوات في الاعدادي ، ثم ثلاث
سنوات في التعليم الثانوي . وبهذا تكون فترة التعليم العام اثنتي عشرة سنة .

ينقسم التعليم الابتدائي في سلطنة عمان الى مرحلتين : الاولى تدعى
المرحلة الابتدائية العادية ، والثانية المرحلة الابتدائية المتسارعة ومحتها اربع
سنوات للطلاب كبار السن الذين يساعدونهم سنهم بعد حصولهم على الشهادة
الابتدائية على الالتحاق بالمدارس الاعدادية النظامية (١٩) .

رابعا : في دولة الكويت :

وفيهما يسير سلمها التعليمي على نظام ٤ ، ٤ ، ٤ ، فكل مرحلة تمثلها
سنوات اربع من الابتدائية حتى نهاية المرحلة الثانوية . والكويت في الواقع
أسبق في تنظيم هذا السلم ورياض الاطفال بها حكومية تتبع وزارة التربية وهناك

مدارس خاصة من رياض الاطفال حتى نهاية المرحلة الثانوية ولكنها تحت اشراف الوزارة . هذا وهناك مدارس اهلية خاصة بكل من هذه الاقطار الاخرى راجع الملاحق ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ وهذه المدارس الخاصة خاضعة في مجملها لاشرف وزارات التربية بتلك البلاد .

المناهج المدرسية في هذه الدول

اولا : في دولة البحرين :

تعتمد دولة البحرين مناهج خاصة بها يعدها المربون من أبنائها ويشاركهم في وضعها اخوانهم من المربين العرب . ومن ثم جاءت تلك المناهج في اهدافها واساليبها كمناهج سائر دول الخليج ، فيها اقتباس من مناهج الدول العربية الاخرى وبخاصة جمهورية مصر العربية وتأثر بها في محتواها وفلسفتها ومعظم اهدافها .

وقد اولت وزارة التربية البحرينية ، عناية خاصة بتطوير المناهج الدراسية في مراحل التعليم المختلفة . وشكلت لذلك لجنة عليا للمناهج ، ولجان استشارية للمواد الدراسية ، وقامت هذه اللجان باجراء تعديلات عاجلة ، يتطلبها سير العمل ، في مجال الرياضيات المعاصرة في المرحلة الثانوية ، سواء من ناحية المقرر الدراسي ، او الكتاب المدرسي ، او تدريب المعلم . ومثل ذلك حدث بالنسبة للمرحلة الابتدائية . اما بالنسبة للمواد الاخرى ، كالتربية الموسيقية واللغة العربية والتربية الدينية ، والمواد الاجتماعية والفلسفة ، فقد قامت اللجان المختصة باجراء تعديلات كثيرة في مقرراتها ، واستعانت في بعض المواد ببعض الخبراء الدوليين في تطوير المناهج ، من منظمة اليونسكو . كما كانت المؤتمرات العربية احدى الوسائل التي استفادت بها الدولة في تطوير مناهجها الدراسية . كما وأن الاستعانة بخبراء المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم المختصين في تخطيط المناهج الدراسية لمعاونة اللجان الاستشارية في عملها ، كانت احدى السبل المهمة في هذا الشأن . ولم تكن عملية تطوير المناهج ، تقتصر على خطط الدراسة والمقررات الدراسية فحسب ، وانما كانت تتعداها الى الكتاب المدرسي ، والوسائل التعليمية ، والانشطة المختلفة ونظم التقويم والامتحانات ، كما كانت تتعداها كذلك الى برامج اعداد المعلمين وتدريبهم .

ثانيا : في دولة الامارات :

اما في دولة الامارات فقد كانت تعتمد على مناهج الدول العربية الشقيقة، ثم حاولت أن تمارس تجربة تستقي أصولها من خبرة الاشقاء ومعطيات التجارب الميدانية وتوصيات جامعة الدول العربية .

ولقد قامت بمحاولة وضع منهج متكامل يركز على اصول علمية وتربوية ،
فعمدت لذلك مؤتمرا في شهر يوليو ١٩٧٥ ، حضره نخبة من خبراء التربية
والمناهج من مصر والاردن ولبنان والكويت وغيرها .

ونتج عن المؤتمر جدول زمني ، وانبثقت عن المؤتمر كذلك ، لجنة مصفرة
كلفتم بتنفيذ بندين مهمين من بنود هذا الجدول الذي وافق عليه المؤتمر
والمسؤولون عن التربية في الدولة .

وفي شهر اكتوبر من عام ١٩٧٥ دعي اعضاء اللجنة الفرعية الى ابي ظبي،
فدرسوا الخطة العامة للمناهج ، في المراحل الدراسية المختلفة ، كما درسوا
المواد الدراسية ، والزمن المخصص لكل مادة ، وما يتبع ذلك من أمور تربوية
ومنهجية . وفي الاسبوع الثالث من شهر نوفمبر عقدت اللجنة الفرعية المكلفة
باعداد الاسس النفسية والاجتماعية للمناهج . وقد اكثروا على الجدول الزمني
الذي اقره مؤتمر المناهج .

وفي سبيل تطوير المناهج المدرسية في دولة الامارات ، لكي تتماشى مع
مستقبل هذه الدولة الناشئة وأمانها ومصالحها ، صدرت عدة تعليمات تعتبر
مؤشرات مهمة في سبيل مستقبل افضل للتربية بها ، وكان من اهم نتائج هذه
التعليمات :

(١) : التأكيد على الجدول الزمني الذي تم وضعه في شهر يوليو عام ١٩٧٥ ،
والذي يؤكد على البنود التالية :

١ — اعداد الاسس الفلسفية والاجتماعية للمنهج في جميع المراحل التعليمية

٢ — وضع الخطة العامة للدراسة في المراحل المختلفة بحيث تتضمن المواد
الدراسية لكل مرحلة ، والزمن المخصص لكل مادة ، وتنظيم المناهج في
المجالات المختلفة وتحديد نوعية هذا التنظيم .

٣ — تشكيل اللجان الفنية لوضع تفاصيل مناهج المواد المختلفة وأهدافها
وفحواها ، ومقرراتها ، والاقتراحات الخاصة بطرق تدريسها ، والوسائل
المعينة ، وطرق تقديمها :

٤ — وضع الاسس الفنية لاعداد الكتب الدراسية ، ودليل المعلم ، ومناقشتها
بواسطة لجان تشكل لذلك ، وتكلف أفراد ومؤسسات بتأليفها .

٥ — طباعة الكتب الدراسية ، وكتاب دليل المعلم ،

٦ — تأهيل المعلمين لها ، وتوفير الوسائل ، وتطبيق المناهج الدراسية وتقويمها .

(ب) : تشكيل اللجنة لانجاز ذلك في الوقت المحدد :

وبذلك أدركت وزارة التربية بدولة الامارات العربية اهمية صياغة المناهج الدراسية ، واهمية العناية بجوانب النمو المختلفة للناشئين والشباب . كما أدركت اهمية الربط بين تراث الماضي وخبرات الحاضر ومتطلبات المستقبل . وهذا يبشر بمستقبل افضل للتربية في دولة الامارات وفي الوطن العربي كله (٢٠) .

ثالثا : المناهج الدراسية في سلطنة عمان :

كانت سلطنة عمان الى عهد قريب تتبع المناهج التي تضمها دولة قطر عدا مناهج الاجتماعيات فهي تؤلف محليا .

وفي سنة ١٩٧٥ ، اهتمت وزارة التربية العمانية بضرورة وضع مناهج عمانية تفي بحاجات المجتمع العماني وتطلعاته . وتم تشكيل لجان مختلفة ، لوضع المناهج الدراسية للمرحلة الابتدائية ، وتعليم الكبار ، وجندت لذلك جميع الطاقات « والامكانات » الفنية في الوزارة بالتعاون مع فريق من خبرات اليونسكو والخبراء العرب . وتم الانتهاء منها مع نهاية العام الدراسي ١٩٧٦/٧٥ . كما وضعت الوزارة بالفعل عدة مناهج هي :

١ — مناهج للغة العربية والتربية الاسلامية والاجتماعيات بمعهد الدراسات الاسلامية .

٢ — مناهج الدراسات المهنية بالمرحلتين الابتدائية والاعدادية .

٣ — عدلت مناهج التربية الاسلامية والاجتماعيات ، لتلائم اهداف التربية والتعليم فيها .

رابعا : المناهج في دولة الكويت :

لقد خطت دولة الكويت خطوة جيدة في سبيل بناء مناهجها على أسس علمية حديثة ووفق الاتجاهات المعاصرة في بناء المناهج . فقد أنشأت الكويت مركزا لبحوث المناهج ينظر الى المنهج نظرة كلية شاملة ، ويرى أنه لا سبيل الى تطويره تطويرا جزئيا او بعيدا عن الاسلوب العلمي . وقد بدأ هذا المركز

بالتعاون مع جميع الطاقات البشرية المتاحة في تحديد اهداف التربية ومراجعة خطة التعليم وتقويم واقع العملية التعليمية مادة وكتبا وطريقة ووسيلة ومعلما ثم اتجه بعد ذلك الى بناء مناهج جديدة تتسم بالترابط والتكامل والتدرج والتنسيق وسوف تخضع المناهج المقترحة لعملية تجريب يستهدف دراسة مشكلات التطبيق . ثم يأتي بالاعداد والاستعداد لتطبيق المناهج المطورة قبل تعميمها . وكان لقسم التربية بجامعة الكويت دور أساسي في عملية التطوير هذه وله اسهاماته التربوية فيما تقوم به وزارة التربية من دراسات وبحوث وتطوير في مجالات العملية التربوية وما تقوم به اداراتها المختلفة في مختلف المجالات . والتعاون بين هذا القسم ووزارة التربية ومركز بحوث المناهج ، من عوامل التطور الملحوظ في دولة الكويت في مجال التربية .

اعداد المعلم

اولا : في دولة البحرين :

تعتمد دولة البحرين في اعداد مدرسيها ومدرساتها على المعهد العالي للمعلمين والمعهد العالي للمعلمات لتغطية حاجتها من المعلمين والمعلمات من أبناء الوطن في المرحلة الابتدائية العليا . والمرحلة الاعدادية الاولى (٢١) أما المرحلة الاعدادية العليا والمرحلة الثانوية فأغلبية المدرسين فيها والمدرسات من أبناء الدول العربية الاخرى من حملة الشهادات العالية ومن البحرينيين المتخرجين من كليات الاداب والتربية في الدول العربية .

وتنطبق المناهج الدراسية لهذين المعهدين ، المناهج المتبعة في معاهد المعلمين والمعلمات بالملكة الاردنية الهاشمية مع تكيفها « لمتطلبات » الحاجة للمدرس البحريني كما يستعين هذان المعهدان ببعض خبراء اليونسكو من حين لآخر لتقويم المناهج الدراسية في معاهدها التعليمية وهناك الان فكرة لتحويلهما الى كلية للتربية .

وتشير الاحصاءات الرسمية الى ان عدد المتقدمين الى معهد المعلمين ، قد تناقص في السنوات الاخيرة ، على حين ان عدد المتقدمات الى معهد المعلمات يزداد باستمرار (٢٢) . ففي الوقت الذي كان عدد المتقدمين للمعهد العالي للمعلمين عام ٧٣/٧٢ (١٤٩) طالبا وكان عدد الطالبات (٢٠٣) وفي عام ٧٤/٧٣ كان عدد المتقدمين (١٣٤) طالبا وعدد الطالبات (٢٥٢) طالبة . ويعزى عدم اقبال الطلاب على معهد المعلمين في هذه الفترة بالذات ، الى ازدهار الحياة الاقتصادية في دولة البحرين وزيادة المغريات التي تعطيها المؤسسات الحكومية والاهلية الاخرى لحاملي الثانوية العامة ومن ثم وجود أمل كبير للتقدم في السلم

الوظيفي لغير المستقلين بالتعليم ، ولهذا دلالة خطيرة اذ أن هذا التناقص معناه اعتماد هذا التعليم على مدرسين من غير أبناء الوطن ، وهذا السبب ليس موجوداً بالنسبة للبنات .

والجدول التالي يبين عدد طلاب وطالبات معهدي المعلمين والمعلمات منذ عام ١٩٦٦ حتى عام ١٩٧٤

المعهد	٦٦-٦٧	٦٨-٦٩	٦٩-٧٠	٧٠-٧١	٧١-٧٢	٧٢-٧٣	٧٣
المعهد العالي للمسلمين (ذكور)	٢٥	٦٦	٩٤	١١٠	١٣٨	١٤٦	١٤٩
المعهد العالي للمعلمات (بنات)	—	٣٧	٩٥	١٢٤	١٥١	١٦٦	٢٠٣
	٢٥٢						

وللارتفاع بمستوى الاداء التربوي للمعلم ، فقد نفذت وزارة التربية البحرينية مشروع التأهيل التربوي لتوفير التدريب المستمر لجميع العاملين بها في اثناء الخدمة ، بحيث يشمل مديري المدارس والمدرسين في التعليم الابتدائي، والاعدادي المشترك . وذلك منذ بداية العام الدراسي ١٩٧٤/٧٣ (٢٣) .

ويتم البرنامج التدريبي لكل فوج من هؤلاء في عامين . ولقد تخرجت اول دفعة من الدارسين بمشروع التأهيل ، في يونيو ١٩٧٥ ، وكان عددهم ١٣٢ دارساً من المديرين والمدرسين .

وتلجأ الوزارة لرفع كفاءة الهيئات الادارية والتعليمية ، في هذه المرحلة الى الاتصال بالمنظمات العالمية المختصة في شئون التأهيل التربوي ، للحصول على المساعدة العلمية والفنية في هذا الشأن .

كما توفر الحوافز المعنوية والمادية لتشجيع الدارسين على مواصلة التدريب والاستفادة منه . والتزمت بمنح شهادة التأهيل التربوي لمن ينهي برنامج التدريب بنجاح ، بالاضافة الى صرف علاوة على الراتب (٢٤) .

ثانياً : اعداد المعلم في دولة الامارات العربية المتحدة :

اما اعداد المعلم في دولة الامارات ، فقد بدأ بإنشاء فصلين عام ١٩٦٧/٦٦ ، للمعلمين بدبي ، وفصل اخر للمعلمات بالشارقة وقد ضمت هذه الفصول ٥٧

طالباً وطالبة غير انها تطورت شيئاً فشيئاً حتى وصلت عام ٧٢/٧١ الى ثمانية فصول بها ١٥٦ طالباً وطالبة ، وفي عام ٧٣/٧٢ بلغ عدد طلبتها ١١٧ طالباً وطالبة . والمقبولون في هذه المعاهد هم حملة الشهادة المتوسطة ، خلافاً لما هو عليه الحال في دولة البحرين ، ومدة الدراسة في هذا المعهد هي اربع سنوات ، يدرس فيها الطالب المواد العلمية والادبية والفنية والتربوية والتطبيقية ويوجه هؤلاء الطلاب والطالبات بعد تخرجهم الى المدارس الابتدائية للتدريس فيها ، اما مدرسو المرحلة المتوسطة والثانوية ، فهم من حملة البكالوريوس والليسانس في مادة التخصص . وقد يكون ذلك مع دبلوم في التربية .

وكذلك تقوم وزارة التربية في دولة الامارات العربية المتحدة بتدريب المعلمين والقيادات التعليمية بصورة خاصة ، ايماناً منها بأن التدريب من أهم الوسائل للارتفاع بمستوى المعلم وقدرته على الاداء الناجح . وشملت مجالات التدريب تدريب المعلمين في المرحلة الابتدائية ، وتدريب التاهيل للوظائف الجديدة ، والتدريب من أجل التجديد في التربية وتنفيذ المناهج الجديدة وربطها بالبيئة ، واستخدام الوسائل التعليمية لمواجهة المشكلات التربوية وتدريب غير المؤهلين تربوياً لتزويدهم ببيادى التربية (٢٥) وأسسها ، وتدريب معلمي **حـو** الامية . (٢٦)

ثالثاً : في سلطنة عمان :

اما في سلطنة عمان ، فهناك معهد للمعلمين انشئ عام ١٩٧٨ ، كما أن هناك خطط مستقبلية لانشاء معاهد لاعداد المعلمين .

كما تواصل وزارة التربية اعداد برامج لتأهيل المعلمين العمانيين من حملة المؤهلات والدراسات المختلفة كذلك قامت بعقد دورات للموجهين والنظـار ومعلمي التربية الاسلامية .

اما في مجال اعداد القيادات التربوية وتدريبها في مجال تعليم الكبار ، فقد قامت بنشاط على المستوى المحلي ، وعلى المستوى الخارجي .

فعلى المستوى المحلي :

اعدت الوزارة دورة تدريبية للعاملين في مراكز تعليم الكبار بالتعاون مع الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار . كما عقدت حلقة دراسية مبدئية للتعليم الوظيفي ، والتنمية البشرية للعاملين في ميدان محو الامية وتعليم الكبار بالتعاون بين الوزارة والمركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار بـسرس الليان ومنظمة اليونيسكو .

وعلى المستوى الخارجي :

شاركت في عدة دورات وحلقات دراسية وندوات في السعودية والعراق وفي جمهورية مصر العربية شملت التعليم الوظيفي لكل من الرجال والنساء (٢٧).

رابعاً : في دولة الكويت :

يعد معلم المرحلة الابتدائية حالياً في معهدي التربية للمعلمين والمعلمات وطلاب هذين المعهدين وطلاباته هم من حملة الثانوية العامة ويقضون في هذين المعهدين سنتين أما مدرسو التعليم المتوسط والثانوي فهم من حملة الشهادات العلمية في مختلف التخصصات ومعظم مدرسي ومدرسات المرحلة الابتدائية من أبناء الكويت وبناته ، أما المرحلة المتوسطة والثانوية ففيها من أبناء الكويت ومن أبناء العرب والوافدين ، وهناك برامج للتدريب على كل المستويات مستمرة متنوعة تحت اشراف وزارة التربية ، كما يقدم قسم التربية بجامعة الكويت الدبلوم العام في التربية في فترتي الصباح والمساء يعد فيها المدرسين والمدرسات غير المؤهلين تربوياً لمهنة التدريس .

الاجهزة الفنية والإدارية

اولاً : في دولة البحرين :

يرأس الاجهزة الادارية في هذه الدولة وزير للتربية والتعليم ، يليه وكيل الوزارة ، يساعده وكيل مساعد لشئون التخطيط والمناهج والشئون الثقافية . ويساعد الوكيل المساعد اجهزة فرعية اخرى ، كادارة التخطيط والمناهج والوسائل ، وادارة الشئون الثقافية والبعثات وادارة التقويم والامتحانات وادارة التعليم العام بفروعها ، وادارة التعليم الفني والمهني وادارة التربية الرياضية والكشافة وادارة المعامل والمتاحف ومراقبة المكتبات ، ومراقبة العلاقات العامة ويتبعها شئون الترجمة ، وتتبع هذه الادارات والمراقبات اقسام وفروع كقسم المباني ومراقبة التوثيق والبحوث ، ومراقبة الاحصاء ، ومراقبة التدريب واقسام التخطيط والمتابعة ، التي تتبع ادارة التخطيط التربوي ، ومراقبة المناهج والكتب والوسائل وقسم الخدمات والانتاج والاذاعة والتلفزيون التي تتبع ادارة المناهج والوسائل بوزارة التربية والتعليم لدولة البحرين .

ثانياً : في سلطنة عمان ودولة الامارات :

وفي سلطنة عمان هناك وزير التربية والتعليم ووكيل الوزارة ومدير مكتب الوزير ولجنة التربية ولجنة التخطيط التربوي ، والعلاقات العامة ، وقسم التنظيم وقسم الشئون القانونية وهؤلاء يتبعون وزير التربية مباشرة ، اما دائرة

التعليم العام بأقسامها التسعة ودائرة التخطيط التربوي بأقسامه الاربعة ، ودائرة الامتحانات ، وشئون الطلبة بأقسامه الثلاثة ودائرة البحث والتطوير بأقسامها الخمسة ، بما فيها قسم اعداد المعلمين وتدريبهم ، ثم دائرة تعليم الكبار وتنمية المجتمع ، ومحو الامية وتنمية المجتمع ، وقسم الارشاد والتدريب ، وأقسام التربية الخاصة والدراسات المنزلية ثم دائرة العلاقات الثقافية بأقسامها الثلاثة ودائرة الادارة والشئون المالية ، ودائرة الخدمات **م** وكيل الوزارة . وتشكو الادارات المختلفة من عدم تنسيق الاعمال بينها ، وعدم وضوح واجبات كل قسم ومسؤوليته مما يتسبب في تضارب الامور في المسؤولية والواجبات . وأمر التداخل في الواجبات والمسؤوليات ، يمكن تعميمه على دولة الامارات حيث يتصرف المدير الفني في أمور الشئون الثقافية وكذلك العكس ، مما قد يترتب على ان المواطن الذي يذهب للوزارة لامر ما قد يجد هذا الامر مرفوضا من قبل مدير الشئون الثقافية ، بينما يجده مقبولا من قبل مدير الشئون الفنية ، غير ان هذه الامور هي سمات اغلب الدول النامية ، وخاصة دور الجهاز الاداري الحديث ولا بد من فترة زمنية كافية كي تستقر الامور وتتحدد الصلاحيات حسب التخصصات .

ثالثا : في دولة الكويت :

وفيها وزير للتربية ووكيل للوزارة ووكلاء مساعدون للمناهج والتخطيط والشئون الفنية والمهنية والخاص والثقافية والنشاط والشئون المالية والشئون الادارية ووكيل مساعد لشئون التعليم العام وكل وكيل مساعد يتبعه عدد من الادارات مما يعطي النظام شيئا من التنسيق وعدم التناقض .

اما الاشراف الفني في هذه الوزارات الاربعة بهذه الدول فهو من اختصاص الاجهزة الفنية والتي ينتمي اليها عدد من الموجهين يشرفون على تدريس المناهج ومراقبة المعلمين والمدرسين في تطبيقهم للمناهج ، وتدريس الحصص والمواد المفروضة عليهم من قبل الجهاز الاداري المركزي .

الامكانات التربوية في دول الخليج

هناك في كل من البحرين وعمان مؤسسات خيرية ، او ارساليات اجنبية ، تتولى شئون رياض الاطفال ، غير ان هاتين الدولتين ومعهما دولة الامارات ، لا ترفض اي طفل بلغ السادسة في مدارسها الابتدائية . كما تدفع دولة الامارات العربية مبالغ نقدية تشجيعية الى البنين والبنات في مراحل دراستها المختلفة .

تحاول كل من هذه الدول الخليجية الثلاث ، ان توفر لمواطنيها — من التلاميذ والتلميذات ومن النازحين اليها ، مدارس عصرية حديثة ، وقسطا من

الخدمات الصحية والنفسية والتغذية ولكنها تعاني من انخفاض ميزانية التعليم بها ، مما يؤدي بدوره الى انخفاض في مستويات التعليم من الناحية الكمية والكيفية . فمن الناحية الكمية نرى أن وزارات التربية لا تستطيع اعداد مدارس لائقة صحيا وتربويا لتلاميذها ، حيث أن هناك حسب الإحصائيات الرسمية لعام ٧٣/٧٤ ، أكثر من ٥٠٪ من المدارس في البحرين ، لا تزال بيوتا مستأجرة لا تستطيع أن توفر الحد الأدنى لقيام العملية التعليمية بالنسبة للمواد النظرية ، فما بالك إذا اردنا أن تقوم هذه المدرسة بتوفير الدراسات العلمية التعليمية بالنسبة للمواد النظرية ، فما بالك إذا اردنا أن تقوم هذه المدرسة بتوفير الدراسات العلمية والمهنية، او « امكانات » النشاطات العملية والاجتماعية والثقافية (٢٨) . وفي سلطنة عمان نجد أن هناك ١٢٢٢٢ اثني عشر ألف ومئتين واثنين وعشرين طالبا وطالبة من سن ٦ — ١٧ يدرسون في الخيام او في بيوت من الطين يفتك بهم حر الصيف ، وزمهرير الشتاء . ولكي أكون منصفا في قلبي فان السنوات الخمس الماضية من التربية والتعليم في عمان لا تجعل الباحث يتوقع أكثر مما عليه الوضع الآن ، فعلى الرغم مما قاسته الدولة من الحروب المحلية التي اخرتها عن التقدم المطلوب الا انها رفعت شعار « التعليم ولو تحت نخلة » ، مما احدث تقدما هائلا في مجال التربية والتعليم لا يمكن اغفاله .

وإذا كانت دول الخليج والامة العربية تشارك بعضها البعض في الفرح والترح ، فلا بد أن تمد يد العون الى كل من البحرين ، وعمان ، وتحاول رفع المستوى التربوي فيها .

أما في دولة الامارات فالامر أهون ، غير أن قلة الايدي العاملة وزيادة الطلب على المدارس والمنشآت التربوية ، هو العائق ، مؤقتا في سبيل الحصول على اماكن لائقة للتلاميذ والتلميذات . غير أن الامر يجب الا يؤخذ باستخفاف ، وبخاصة وأن الهجرة السكانية الى هذه المناطق تحدث زيادة في السكان لا بد من مواجهة متطلباتها ، وهذا بدوره يؤدي الى انخفاض مستوى التعليم حيث تكتظ الفصول بالتلاميذ ، كما هو الحال في البحرين ، ودولة الامارات وعمان حيث تتراوح احيانا كثافة الفصل الواحد بين ٤٠ — ٥٥ طالب او طالبة ، وهذا بدوره يؤثر على مجهود المدرس والوقت الذي يبذله مع كل تلميذ وتلميذة . ومن الجدير بالذكر أن نصيب الموجه الواحد من المدرسين هو ٩٠ مدرسا ومدرسة في البحرين و ١٢٠ مدرسا ومدرسة في سلطنة عمان . وهذا في نظر الباحث يؤدي الى ضعف التوجيه للمدرس .

وظاهرة أخرى تتسم بها المدارس في الدول الخليجية بما فيها دولة الكويت وهي أن المدارس المهيئة للدراسة واللائقة صحيا تظل الى الآن في مجموعها من التكيف المركزي ، علما بأن التلاميذ والتلميذات يقضون ثلاثة أشهر من الفصل

الحار والرطب بهذه المنطقة في المدارس وعلى الرغم من ان الكويت قد خططت خطوات بطيئة في تلافي هذه المشكلة الا ان الدول الخليجية الاخرى لم تظهر اهتماما بهذا الامر الحيوي مطلقا .

اما في دولة الكويت فمهد الاستقلال ١٩٦٢ والدولة تخطو من حيث اعداد الطلاب والطالبات وميزانية التعليم خطوات هائلة فقد ارتفع عدد الطـلاب والطالبات بصورة واضحة وزادت الميزانية واصبح الانفاق على التعليم متمشيا مع النسب العالية للانفاق ، وان كان هذا لا يمنع من وجود كثير من الفاقد فيه .

تقويم الوضع التربوي بصورة عامة في الخليج العربي في ضوء المعايير السابقة :

اذا تتبعنا تاريخ التربية والتعليم في دول الخليج ، نجد انه في دولة البحرين ، قامت الدولة في سنة ١٩٣٠ بوضع يدها على المدارس الاهلية التي انشأها الاهالي عام ١٩١٩ وقدمت لها العون والمساعدة . وكان هناك ايضا عدد من ابناء البلاد العربية من الشام ومن مصر والعراق يوجهون اخوانهم في هذه المنطقة في ضوء خبراتهم التي اتوا بها من بلادهم وكان هذا التوجيه على هيئة بعثات تعليمية ، او على هيئة تدريبات كانت تعطي لابناء هذه المناطق في الخليج العربي . ولو دققنا في دراسة اوضاع التعليم في الخليج لرأينا انها تأثرت هي الاخرى بنفس السلبات التي تأثرت بها الدول العربية المشار اليها ، بسبب وقوعها تحت سيطرة الاستعمار وما مرت به من عهود التخلف ، ومن مظاهر هذه السلبات اعداد الطالب اعدادا تقليديا والنظر اليه على انه وعاء نصب فيه المعلومات التي تعده للامتحان ونتائجه ، تلك النتائج التي تمكنه من الانتقال من فصل الى اخر ، او من صف الى صف بعد تسعة أشهر من التلقين والحفظ والخوف والقلق . والنتيجة الحتمية لهذا النوع من التعليم ان الطالب قلمسا يستطيع كتابة رسالة لذويه حتى بعد اثني عشر عاما من دراسة اللغة العربية ، ولا تمكنه دراسته للغة الاجنبية من التفاهم مع موظف الجمارك في مطارات الدول الاجنبية التي يذهب اليها لمواصلة دراسته العليا . كما ان هذا النوع من التربية لم يكون لدى الكثيرين من خريجي الجامعات العربية حب الدراسة او محاولة زيادة معلوماته بعد تخرجه .

والملاحظ ان ازدياد حجم التعليم في هذه البلاد قد صحبه نمو في الطاقة العاملة في قطاع الادارة التعليمية غير ان هذا النمو جاء مشوبا بثلاث نقائص حالت بينه وبين ان يكون عاملا ايجابيا في الكفاءة الادارية وبالتالي في الكفاية التعليمية وهذه النقائص هي :

١ - اتجاه هذا النمو الى الناحية الكمية مما ادى الى تضخم اعداد الموظفين

الاداريين وبالتالي الى ارتفاع تكاليف العمل الاداري داخل ميزانيات
التعليم .

- ٢ — تحويل اعداد لا يستهان بها من المعلمين غير المؤهلين الى وظائف ادارية .
 - ٣ — عدم الاعتراف بالادارة كمهنة لا يجوز الاشتغال بها الا بعد اعداد وتدريب .
- أما المعلم وهو الباني لصرح العلم والتربية فقد أصابه الفبن ولم يحصل على مكانته اللائقة ، اجتماعيا او ثقافيا ، او اقتصاديا او تربويا .
ومع أنه ليس هناك رسالة تتعادل شرفا مع رسالة المعلم ، فانه ما يزال ، هو ذلك الشخص الذي سدت امامه طرق التخصص الاخرى ومسالكها فلم يجد بابا يلجأ اليه الا التدريس .

ومن الناحية الاقتصادية لا يزال دخل المعلم اقل بكثير من دخل اخيه الذي يعمل في مهنة أخرى في المؤسسات الاهلية ودوائر الحكومة . أضف الى ذلك تلك الظاهرة الغريبة التي تفرق بين المعلم العربي في الخليج والمعلم الخليجي في الرواتب ، والامتيازات المادية والمعنوية ، مع اداء كل منهم لنفس الخدمة وقيامهم بنفس الواجبات . ففي الكويت نرى ان راتب الحارس الخاص بالمدرسة يصل احيانا الى ضعف راتب المعلم العربي او اكثر . ان هذه التفرقة تشعر الآخر بالفبن في المعاملة (على الرغم من اصلاح الراتب نسبيا للمعلم بدولة الكويت مما يؤثر نفسيا على المعلم ويقلل من انتاجيته وينعكس بالتالي على الطالب في الخليج وعلى طريقة اعداده وتربيته .

ولا بد هنا من التطرق الى المعلم واعداده ، قبل دخوله الى الحياة العملية ، فكثير من معلمينا ليسوا من المؤهلين تربويا ، بل ان قسما كبيرا منهم ليسوا من حملة الشهادات التخصصية كذلك . وعلى الرغم من ان الحاجة تدفعنا الى قبول هذه المستويات في الوقت الحاضر الا اننا نأمل ان نتخلص قريبا من هذا النقص في الاعداد التربوي للمعلم . وانه لن المشين ان يكون قد مضى نصف قرن على تاريخ التربية والتعليم في الخليج ، ولا يزال اكثر من ٧٥٪ من مدرسينا من غير المؤهلين تربويا . اما المعلمون المؤهلون محليا ، فان اعدادهم كان ارتجاليا املته الظروف الملحة لكل دولة ولم يكن اعدادهم بالشكل العلمي والعصري مما ادى بمستوى المعلم الى الهبوط .

وتشير الدلائل الى انه في السنوات الخمس الاخيرة ، بدأت الجهات المسؤولة تنظم دورات تربوية على المستوى الجامعي ، او ما دون الجامعي لرفع مستوى المعلم . وهذا امر ملحوظ في كل من دولة الكويت ودولة البحرين ودولة الامارات العربية وسلطنة عمان .

ومع هذا يلاحظ وجود عدد هائل من المدرسين والمدرسات الراغبين في
بواصلة دراستهم التربوية ولكن الفرص لا تتاح لهم لمواصلة هذه الدراسة
لاسباب مختلفة .

الاستنتاجات

في مجال التربية :

- ١ — ان اهداف التربية في كثير من بلدان الخليج :
تحتاج الى صياغة علمية يتحقق على سياسها شمول عناصر العملية
التعليمية وتكاملها .
- ٢ — بحاجة لان تشتق من خصائص المجتمع والعصر والتلاميذ على اساس
من النقل والتقليد .
- ٣ — في حاجة الى ان تترجم الى سلوك وان تكون محدودة غاية التحديد وان
تنظر الى المتعلم على انه كل متكامل .

في مجال خصائص العصر :

- ١ — ما تزال التربية في الوطن العربي بعامة ، والخليج العربي بخاصة ،
تفتقد الى فهم علمي ودقيق وممارسة علمية دقيقة لكل مما يأتي :

أ — مفهوم الديمقراطية في التعليم : اننا نفتقد الديمقراطية في المناهج
وصياغتها وفي الطريقة ودقائقها وفي محتويات الكتب ومفزاها ، وفي ممارسات
النظام المدرسي وفروعه وفي تشريعات التعليم وادارته ، وفي نظام
الامتحانات وتقويم التلاميذ .

ب — الإدارة العلمية : ونفتقد ايضا الى تعرف حقيقي على الاساليب
العملية للإدارة العلمية التربوية والمدرسية . كما يفتقد المربون في هذه
البلاد ، الى تمثيل روح الإدارة ومفهومها في بنائها للناشئين ، حتى لا تتعوق
الاعمال فيما بعد ، وتعوق نمو الأمة وتقيد حركتها ، كما ان اساليب الإدارة
التربوية ما تزال تقليدية في اتخاذ القرارات الخاصة بعناصر العملية التربوية.
ومع ذلك فاننا نلاحظ بواحد ممارسات عصرية في الإدارة التربوية في
بعض البلدان العربية فنلاحظ حلول العلاقات الانسانية الديمقراطية ، محل
العلاقات الاوتوقراطية .

ج — العلم وتطبيقاته : ما زالت التربية في بلادنا تقليدية في اشكالها المختلفة
ويتسبب ذلك في عجزها عن تمثيل خصائص العلم واسسه وتطبيقاته فسي

الحياة وبالتالي في عجزها عن خلق المخدمين والمبدعين ، وطبقة التكنولوجيين الذين يستطيعون بناء الكيان الحضاري المعاصر لمجتمعات الخليج . وبذلك سنظل فترة طويلة من الزمن مستهلكين لثمرات الحضارة المعاصرة ، مصدرين لمواردنا الطبيعية في شكل مواد خام غير قادرين على استثمارها الى اقصى درجة ممكنة في مجتمعاتنا بسبب ضعف النظم التربوية في اعدادها للكوادر الفنية والعلمية التي يتطلبها العصر الراهن وتحدياته الراهنة والمستقبلية .

د - التخطيط التربوي : مازلنا نعرف عنه ، ولكننا لم نمارسه بمعد ، الممارسة العلمية والتطبيقية الدقيقة . ولذلك تجيء النظم التربوية العربية والخليجية خليطا من الممارسات وخليطا من الخطوات العشوائية التي تتسبب في عدم توازن النظام العلمي في داخله او في خارجه وبالتالي عدم قدرة النظام التربوي على ان يفي بحاجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ان وجدت .

هـ - فقدان عناصر العملية التعليمية لاية ضوابط علمية وخصوصا للاجتهادات الشخصية ، وللظروف وهذا المظهر هو اكثر المظاهر اضطراريا واشدها خطرا على التعليم .

الهوامش

- (1) Herbert J. Klensmeier et. 91. "Individually Guided Education", Madison. Wis.: Wisconsin Research and Development Center for Cognitive Learning' 1971.
 - (2) Harriet Talamge, ed. SYSTEMS OF INVIDUALISED EDUCATION. Berkeley, California: McCutchan, 1975.
 - (3) J.D.O. Fiesh and W.C. Meier Henry, eds. TRENDS IN PROGRAM-MED Instruction. National Society for Programmed Instruction, 1964.
 - (4) Davey D. Mackenisc and P. McDonnell. PROGRAMMED INSTRU- CTION. London: Institute of Personal Management, 1964.
- (OPEN LEARNING PLANS)
- (5) Harry A. Cunningham. "LECTURE DEMONSTRATION VERSUS INDIVIDUAL LABORATORY METHOD IN SCIENCE TEACHING: A SUMMARY." SCIENCE EDUCATION. Vol. 30, March, 1946, PP. 70 - 32 .

- (6) William J. Teachy and Joseph B. Carter.,
LEARNING LABORATORIES. Englewood Cliff's N.J. Educational
Technology, 1971.
- (7) Thomas A. Petric.
"Open Education". Madan Mahan and Ronald E. Hull., eds. INDIV-
IDUALISED INSTRUCTION AND LEARNING, Chicago: Nelson Hull
Co., PP. 167-177.
- (8) Silbsman Mellvim, et al.,
THE PSYCHOLOGY OF OPEN TECHING AND LEARNING. BOSTON:
LITTLE, BROWN AND CO., 1972.

(٩) انظر الملاحق ١، ٢، ٣، ٤، المأخوذة من نشرة الإحصاءات التربوية في الوطن العربي الصادرة
عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الجزء الأول . وبها دلالة على ان الزيادة الكمية
مستمرة ولكنها اذا ما تورنت بزيادة السكان نجد في كثير من بلاد الخليج وفي غيرها من البلاد
العربية عددا من الاولاد والبنات خارج دائرة التعليم . وقد تأكد هذا بالدراسة المسحية التي
زار فيها الباحث بلاد الخليج العربي وقابل عددا من المختلطين بشئون التربية وقد اجتمعت
اراءهم على ان نسبة من هم خارج المدرسة في مراحل التعليم المختلفة عالية بدرجة كبيرة وبخاصة
البنات .

(١٠) انظر الملاحق ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، وهي من النشرة المشار اليها في الصفحة السابقة .
وكذلك الملحقين ٩ ، ١٠ ، المأخوذين من منشورات المكتب الاتليبي ببيروت ١٩٧٦ .

(١١) انظر الملحق رقم ١٢ المأخوذ من دراسة قام بها مركز بحوث المناهج في الكويت حول ظاهرة
مزوف طلاب وطالبات المرحلة الثانوية من دراسة العلوم . (وزارة التربية — الكويت — ١٩٧٧)

(١٢) انظر الملحق ١١ من منشورات المكتب الاتليبي ببيروت ١٩٧٦ .

(١٣) اقرا الاهداف العامة للتربية . طبعة وزارة التربية الكويتية ، مارس ، ١٩٧٦ .

(١٤) فلسفة التربية في سلطنة عمان . المطابع المالكية — روى ، مـسلطنة عمان ، مارس ، ١٩٧٨ م

(١٥) ادجار نور ، تعلم لتكون .

ترجمة : د. حنفي عيسى . اليونسكو / الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ١٩٧٤ .

(١٦) ذكر مصدر تربوي مسئول في البحرين بأن اول مدرسة اهلية نشأت في البحرين عام ١٩١٩ ثم
بدأت مساعدة الدولة المالية لهذه المدرسة ببناء على طلب شعبنا عام ١٩٢٥ . وفي عام ١٩٣٠ وضعت
الدولة المدارس تحت تصرفها الرسمي .

(١٧) التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم لعام ١٩٧٢-١٩٧٣ . دولة الامارات العربية المتحدة .

(١٨) اخذ الباحث عام ١٩٧٠ تاريخا لبدء النظام التعليمي في عمان ، حيث لم يكن هناك تعليم بمعناه الواسع قبل هذا التاريخ فقد كانت هناك انذ اربع مدارس ابتدائية فقط . وكان الطالب يتف عند هذا الحد من التعليم . وبعد الثورة التصحيحية في عام ١٩٧٠ انفتحت ابواب التربية والتعليم على الشعب العماني بصورة رسمية وتغيرت الصورة في سرعة ملحوظة .

(١٩) التقرير الاحصائي السنوي لعام ٧٣-٧٤ . دائرة التخطيط التربوي . وزارة التربية والتعليم ، سلطنة عمان ، المطبعة الحكومية س.ح .

(٢٠) تقرير عن منجزات وزارة التربية والتعليم خلال عام ٧٥ وخطة المستقبل . وزارة التربية والتعليم دولة الامارات العربية المتحدة ، ابو ظبي . صص ٤- مطبوعة بالالة الناسخة .

(٢١) المقصود بالمرحلة الابتدائية العليا ، التلاميذ الذين في السنة الرابعة والخامسة والسادسة الابتدائية اما المرحلة الاعدادية الاولى ، فيقصد السنة الاولى والثانية من المرحلة الدراسية الاعدادية .

(٢٢) انتتج المعهد العالي للمعلمين عام ١٩٦٦ - ٦٧ والمعهد العالي للمعلمات عام ٦٧-٦٨ .

(٢٣) وزارة التربية والتعليم . ادارة التخطيط التربوي ، مراتبة التوثيق والبحوث ، دولة البحرين التقرير السنوي ، ٧٤-١٩٧٥ . صص ١٢ - ١٣ .

(٢٤) المرجع السابق ، ص ١٣ .

(٢٥) وزارة التربية والتعليم . (التقرير السنوي) لعام ٧٢-٧٣ ، مطبعة دبي ، ص ١٧٦ هو اخر تقرير رسمي بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٧٦ .

(٢٦) وزارة التربية والتعليم ، دولة الامارات . التعليم في دولة الامارات . نوفمبر ٧٥ ص ٧ .

(٢٧) تقرير منجزات وزارة التربية والتعليم خلال عام ٧٥ وخطة المستقبل ، الة ناسخة ص ٥ .

(٢٨) تقرير عن واقع المدرسة الاعدادية في البحرين . اعداد ادارة التخطيط التربوي بوزارة التربية والتعليم بدولة البحرين ، ص ٣ .

المصادر والمراجع

اولا : المصادر والمراجع العربية

١ - دولة الامارات العربية المتحدة .

١ - التعليم في دولة الامارات العربية المتحدة . وزارة التربية والتعليم ، مؤسسة ابو ظبي للطاعة والنشر ، بن دسمال ، ١٩٧٥ .

ب - التقرير السنوي . وزارة التربية والتعليم ، دولة الامارات العربية المتحدة ، مطبعة دبي ، ١٩٧٣/٧٢ .

- ج - تقرير عن منجزات وزارة التربية والتعليم خلال عام ٧٥ وخطة المستقبل . وزارة التربية والتعليم ، دولة الامارات العربية المتحدة ، ابو ظبي ، (بالالة الطابعة) .
- د - التقرير السنوي لعام ١٩٧٢/٧٢ وزارة التربية والتعليم ، دولة الامارات العربية المتحدة ، مطبعة دبي ، ١٩٧٢ .
- ج - تقرير عن منجزات وزارة التربية والتعليم خلال عام ٧٥ وخطة المستقبل . وزارة التربية والتعليم ، دولة الامارات العربية المتحدة ، ابو ظبي ، (بالالة الطابعة) .
- د - التقرير السنوي لعام ١٩٧٢/٧٢ . وزارة التربية والتعليم ، دولة الامارات العربية المتحدة ، مطبعة دبي ، ١٩٧٢ .
- ٢ - دولة البحرين .
- ١ - احصاءات التعليم . قسم الاحصاء ، ادارة التخطيط التربوي ، وزارة التربية والتعليم ، البحرين ، ١٩٧٤/٧٢ .
- ب - التقرير السنوي . مراتبة التوثيق والبحوث ، ادارة التخطيط التربوي ، وزارة التربية والتعليم ، البحرين ١٩٧٥/٧٤ .
- ج - الخارطة التعليمية للبحرين . ادارة التخطيط التربوي ، وزارة التربية والتعليم ، البحرين ، ١٩٧٥ .
- د - واقع المدرسة الاعدادية في البحرين ومستقبلها . ادارة التخطيط التربوي ، وزارة التربية والتعليم ، البحرين ، (بالالة الطابعة) بدون تاريخ .
- ٣ - سلطنة عمان .
- ١ - التقرير الاحصائي السنوي . وزارة التربية والتعليم ، سلطنة عمان ، ١٩٧٢ .
- ب - التقرير الاحصائي السنوي . ادارة التخطيط التربوي ، وزارة التربية والتعليم ، عمان ، ١٩٧٤/٧٢ .
- ج - كتاب الاحصاء السنوي . دائرة الاحصاءات الوطنية ، مجلس التنمية - مسقط ، ١٩٧٤/٧٢ .
- د - فلسفة التربية في سلطنة عمان . وزارة التربية والتعليم ، المطابع العالية ، روى ، عمان ، ١٩٧٨ .
- ٤ - دولة الكويت .
- ٤ - دولة الكويت .
- ١ - الاهداف العامة للتربية بدولة الكويت . وزارة التربية ، دولة الكويت ، ١٩٧٦ .
- ب - التقرير السنوي . وزارة التربية ، الكويت ، ١٩٧٦/٧٥ .
- ج - دراسة مقارنة للخطط الدراسية المقترحة والحالية للمرحلة المتوسطة والابتدائية في دولة الكويت مع ما يعادلها من الخطط الدراسية في بعض البلدان العربية والاجنبية .
- مركز بحوث المناهج . وزارة التربية ، الكويت ، ١٩٧٧ . (بالالة الطابعة) .
- د - دراسة حول ظاهرة عزوف طلاب المرحلة الثانوية عن دراسة العلوم . مركز بحوث المناهج ، وزارة التربية ، الكويت ، ١٩٧٧ (بالالة الطابعة) .
- و - محمد محمد حستان واخرين ، مستقبل التعليم الفني والمهني بدولة الكويت . مطبعة متوهي ، ١٩٧٥ .

- ٥ - اءءار نور تعلم لئكون . ءرءة : ء. ءنفى بن عيسى . البونسكو / الشركة الوطنية للنشر والتوزيع . الجزائر ١٩٧٤ .
- ٦ - مقابلات شخصية مع شخصيات ءربوة بوزارات ءربية والتعلیم بءول الخلیع .



اكتوبر ١٩٧٨

موءءكم مع

المءء السادس عشر

من

مءلة ءراساء الخلیع والءزیره العربیه

یطلب من المءبءاء فی الكویء

وءمیع انءاء الوطن العربی

الاشراءاء : اءارة المءلة - ص.ب ١٧٠٧٣ الخاءیه - الكویء